

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الأربعاء 10 يونيو 2015 (السنة الثانية والعشرون - العدد 5738)





في هذا العدد

الافتتاحية

02 - دعم إماراتي ثابت لمصر

الإمارات اليوم

03 - مكانة رائدة في الذكاء الاصطناعي

تقارير وتحليلات

04 - بعد احتجاجات «أين البترول»... مخاوف من تسلل «داعش» من ليبيا إلى تونس

05 - ثلاثة سيناريوهات لاندلاع صراع صيني-أمريكي في بحر الصين الجنوبي

07 - هل يمكن أن تكون إيران البديل لتأمين الطاقة للاتحاد الأوروبي؟

شؤون اقتصادية

08 - النفط يرتفع بفضل آمال التحفيز في الصين

من أنشطة المركز

09 - «معرض الحكومة الذكية 2015»، يكزّم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية



دعم إماراتي ثابت لمصر

عبّرت الزيارة التي قام بها صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة -حفظه الله- لجمهورية مصر العربية، أمس، والمباحثات التي أجراها مع الرئيس المصري، عبدالفتاح السيسي، عن قوة العلاقات الإماراتية-المصرية، وتوافق رؤى الدولتين إزاء مجمل قضايا المنطقة. لقد أعاد صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان خلال هذه الزيارة تأكيد أن الدعم الإماراتي لمصر مبدأً ثابت، بقوله: «إن وقوف دولة الإمارات العربية المتحدة إلى جانب جمهورية مصر العربية في دعم توجهاتها الوطنية ومسيرتها التنموية ثابت وأصيل ويأتي انطلاقاً من توجيهات صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة -حفظه الله- وحرصه على دعم كل ما من شأنه أن يعزز مسيرة التنمية والنهضة الحضارية في مصر ويحفظ أمنها واستقرارها وسيادتها ويحقق تطلعات شعبها في النماء والعيش الكريم». وهذه حقيقة ثابتة في سياق العلاقات بين الدولتين على مرّ التاريخ، ومبدأً أساسياً في السياسة الخارجية الإماراتية منذ عهد المغفور له -ياذن الله تعالى- الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان -طيب الله ثراه- الذي كان حريصاً على الوقوف إلى جانب مصر ودعمها في المراحل والمواقف والأزمات كافة، وهذا المبدأ يزداد رسوخاً في ظل قيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- الذي لا يألو جهداً في دعم مصر والحفاظ على أمنها واستقرارها. في هذا السياق، فإن الدعم الإماراتي لمصر يتسم بالشمول والاستمرارية، سواء من خلال الدعم الاقتصادي أو من خلال الدعم السياسي، وهذا يفسّر ما قاله صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان خلال هذه الزيارة إن «دعم دولة الإمارات العربية المتحدة لجمهورية مصر العربية يأتي في سياق علاقة تضامن وتحالف قوي بين البلدين، وهي ليست وليدة هذه المرحلة، بل هي ممتدة وراسخة تاريخياً وتصب في صالح البلدين والشعبين الشقيقين».

تدرك دولة الإمارات العربية المتحدة أن أمن مصر واستقرارها الشامل يمثل مصلحة للعالم العربي، وضمانة لأمنه واستقراره، ولهذا فإنها تتحرك دوماً من أجل عودة مصر إلى ممارسة دورها الطبيعي والمحوري على المستويين الإقليمي والدولي، وخاصة في هذه المرحلة التي تشهد فيها المنطقة العديد من التحديات، التي تتطلب معها تعزيز التعاون بين الدول العربية من أجل مواجهتها والتصدي الفاعل لها.

تمثل العلاقات الإماراتية-المصرية نموذجاً للعلاقات المتميزة التي تتطور باستمرار، لأنها ترتكز على قاعدة من الاحترام المتبادل، وإرادة قوية لدى قيادتي الدولتين، وتوافق في الرؤى حول مجمل قضايا المنطقة، وهذا بدا واضحاً خلال هذه الزيارة، حيث تطابقت رؤى البلدين بشأن القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، سواء لجهة الحاجة إلى اتخاذ إجراءات سريعة لمواجهة الأخطار التي تهدد الأمن القومي العربي وكذا السلم والأمن الدوليين، ولاسيما في ظل اتساع دائرة انتشار الإرهاب الذي أضحى لا يعرف حدوداً، أو لجهة دعوة المجتمع الدولي إلى الاضطلاع بمسؤولياته والمساهمة بشكل جاد وعملي في إيجاد الحلول السلمية للصراعات التي تشهدها دول المنطقة، بما يسهم في إرساء الأمن وتحقيق الاستقرار والتنمية للشعوب العربية.

إن التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بالوقوف إلى جانب مصر وشعبها على المستويات المختلفة، لتجاوز التحديات التي تواجهها، ولتواصل طريقها نحو البناء والتنمية تحظى بتقدير متزايد من جانب مصر، حكومة وشعباً، وهذا ما عبّر عنه الرئيس المصري، عبدالفتاح السيسي، في تصريحاته، حيث أعرب عن تقديره للمواقف التاريخية التي وقفتها دولة الإمارات العربية المتحدة إلى جانب مصر ودعمها الكبير للمجالات التنموية التي تقدم للشعب المصري.

مكانة رائدة في الذكاء الاصطناعي

مع إعلان فتح باب التسجيل في «جائزة الإمارات للروبوت والذكاء الاصطناعي لخدمة الإنسان»، تتقدم دولة الإمارات العربية المتحدة، نحو ترسيخ مكانتها كمركز عالمي للابتكار، وكإحدى الجهات العالمية لإنتاج وصناعة المعرفة، عبر تصديها من خلال مثل هذه المبادرات، لمهمة تطوير قطاع الروبوتات والذكاء الاصطناعي العالمي. والحقيقة أن الإمارات تمتلك المقومات التي تؤهلها لتحقيق هذا الهدف، وعلى رأسها الرعاية والدعم القوي من القيادة الرشيدة للابتكار والإبداع. ويشكل قرار صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، باعتبار عام 2015 عاماً للابتكار، وإطلاق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، الاستراتيجية الوطنية للابتكار، أبرز مظاهر ذلك الدعم، وتجسيده رؤية القيادة الإماراتية لنشر ثقافة الابتكار وتعزيزها لدى المواطنين في الدولة، وكل من يقطن على أرض الإمارات؛ لبناء مجتمع المعرفة وضمان استدامة التنمية الشاملة.

وتؤمن دولة الإمارات العربية المتحدة، بأن نجاح أي مشروع مرتبط بتوفير البيئة المحفزة له، وفيما يتعلق بتبني الإبداع والابتكار نهجاً للتنمية، فإن إدراك هذا الهدف، لا يمكن إلا من خلال ربط مجال الإبداع والابتكار على المستوى الوطني بمحيطه العالمي، ولاسيما أن الإبداع والابتكار عمل بشري عالمي متكامل لا يمكن فصله عن بعضه بعضاً، ولا يمكن قصره على مجتمع دون غيره، بل لا يمكن لأي مجتمع أن يتطور فيه، أو يحقق الريادة، إلا من خلال مواكبته التطورات والمستجدات العالمية. ومن هذا المنطلق، تأتي مبادرة «جائزة الإمارات للروبوت والذكاء الاصطناعي لخدمة الإنسان»، التي يتاح التسجيل فيها للجميع، بمن في ذلك مواطنو الإمارات ووافدوها، وجميع الأفراد في كل أنحاء العالم ومناطقه. ويؤشر ذلك إلى أن الطموحات الإماراتية لتحسين حياة البشر، لا تقتصر على النطاق المحلي، بل تمتد لتشمل العالم كله.

ويظهر هذا الأمر جلياً، من خلال تعاون دولة الإمارات العربية المتحدة، مع «المنتدى الاقتصادي العالمي»، في تشكيل المجلس العالمي للذكاء الاصطناعي والروبوتات، بمبادرة إماراتية خالصة، والمجلس الذي يضم نخبة من الأكاديميين والباحثين التقنيين في الجامعات الرائدة في العالم، هو الجهة المعنية بالإشراف على «جائزة الإمارات للروبوت والذكاء الاصطناعي لخدمة الإنسان»، وهو بدوره يجسد إيمان الإمارات ووعيتها التام، بأهمية الاستعانة بالخبراء الأكاديميين والتقنيين المختصين والخبرات العالمية؛ للارتقاء بالأداء، لا في مجال الإبداع والابتكار والذكاء الاصطناعي فقط، ولكن في كل أوجه العمل التنموي على المستوى الوطني.

والجدير بالإشارة إليه، أن إطلاق هذه الجائزة يخدم قطاع البحث العلمي الإماراتي، وخاصة في مجال العلوم والتكنولوجيا، إذ يعتبر أحد أهداف الجائزة تشجيع الأكاديميين وطلاب الجامعات الوطنية على الإبداع والابتكار، واتخاذ منهجاً للعمل العلمي والأكاديمي؛ من أجل بناء القدرات والكوادر البشرية المتخصصة في صناعة تقنيات الذكاء الاصطناعي والروبوتات، ولاسيما في قطاعات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، التي هي المدخل الأساسي لتطور المجتمع وتنميته.

وفي النهاية، يجب تأكيد أن مستقبل اعتماد دولة الإمارات العربية المتحدة، على الذكاء الاصطناعي في تحسين أداء الخدمات المقدمة للبشر، يسوده التفاؤل في ضوء تجاربها الناجحة في استخدامات الروبوت في القطاعات الخدمية الصحية والاجتماعية والتعليمية، وكذلك في إدخال وزارة الصحة جهاز الروبوت «دافنشي» في العمليات الجراحية، وتوظيف «هيئة الإمارات للهوية» الروبوت في إنجاز المعاملات، وتوظيف الروبوت «ناو» في مؤسسات التعليم العالي، وغير ذلك من أشكال تطويع التكنولوجيا في خدمة أهداف التنمية.

مخاوف من تسلل «داعش» من ليبيا إلى تونس

تصاعد الجدل بشأن مخزون ثروات النفط والغاز في تونس بانخراط الآلاف من التونسيين- في حملة احتجاجات أُطلق عليها اسم (أين البترول؟)، واجتاحت مختلف الشرائح الشعبية، فيما تنبئ مخاوف من استغلالها من قبل «داعش» للعبور إلى تونس.

الأمر الذي أفضى بالبرلمان إلى المسارعة في الانعقاد وبحث تداعيات هذه الاحتجاجات، لكن وزير الصناعة والطاقة والمناجم، زكريا حمد، أكد في البرلمان أن «لا صحة لما يروّج عن فساد في استغلال الثروات الطبيعية، مضيفاً أنّ «54 ألف برميل في اليوم، هو حجم إنتاج النفط في تونس. وأن إنتاج الغاز الطبيعي وصل في مايو الماضي إلى نحو 6.6 مليون متر مكعب في اليوم»، وأن هذا الإنتاج لا يغطي سوى 50% من استهلاك تونس من الطاقة، وأن «أمل اكتشاف البترول في تونس لا يتجاوز 10%».

وفيما يتعلق بموقف الحكومة التونسية، فقد عدت هذه الاحتجاجات تهديداً للسلم والأمن الوطنيين، فيما حذرت أوساط سياسية من خطر تسلل تنظيم «داعش» إلى الجنوب التونسي، مستغلاً حالت الاضطراب هذه، خصوصاً بعد سيطرته على مدن ليبية ووصوله إلى مدينة سرت، ولاسيما أن الناطق الرسمي باسم وزارة الداخلية، محمد علي العروي،

صرّح الاثنين الماضي بأن مسؤولية حماية تونس هي مسؤولية مشتركة ولا تقتصر على الدولة فقط، وأوضح أنه يجب عدم خلق مناطق تكون سهلة الاختراق من طرف الجماعات الإرهابية، خاصة على الحدود.

وما عزز هذه المخاوف كلمة الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي في قمة مجموعة السبع الكبار الاثنين الماضي، عندما أكد أن ظاهرة الإرهاب ليست خاصة بتونس فقط وإنما هي ظاهرة إقليمية تتطلب تنسيقاً دولياً وتجهيزات تفوق إمكانات تونس، مشيراً إلى أن الخطر الإرهابي تضاعف في تونس بسبب الوضع في ليبيا، وأن الوضع المتأزم في ليبيا كبد تونس خسائر بقيمة 5,7 مليار دولار ما بين عامي 2011 و2014، معتبراً أن الأوضاع الاقتصادية هذه دفعت الشباب التونسي إلى اليأس ليكون فريسة سهلة للمجموعات المتطرفة.



القراءة الأولية للدوافع التي أثارت حملة احتجاجات «أين البترول» التي اندلعت في منطقة «الفوار» الفقيرة في الثالث من الشهر الجاري في محافظة قبلي الجنوبية وانتشرت فيما بعد في مناطق أخرى من البلاد، تتلخص في اتهامات وجهت إلى الحكومة بإخفاء حجم الثروات، والنفط والغاز والتورط في صفقات مع شركات عالمية ومنح رخص مشبوهة لها، وبوصفها «المستفيد الوحيد من حقول النفط والغاز المستخرجة من البلاد».

فضلاً عن ذلك، يأتي ارتفاع نسبة البطالة والفقر، حيث

يقدر عدد العاطلين عن العمل بنحو 620 ألف شخص، بينهم 250 ألفاً من أصحاب الشهادات العليا، ولاسيما أن نسبة عالية منهم من مناطق الجنوب التي تحتوي على مخزون كبير من ثروات النفط والغاز الطبيعي والفوسفات، وبحسب محللين، فإن ما دفع إلى تأجيج حملة الاحتجاجات هذه وسخط أهل الجنوب أيضاً، الإعلان الذي أدلى به وزير الصناعة والطاقة والمناجم، كمال بن ناصر، مؤخراً عن اكتشاف بئر نفطية في تلك المنطقة وتخصيص عائداتها للاستثمار في مناطق أخرى في شمال البلاد، فيما عبر المحتجون أيضاً عن تردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بشكل «مزرٍ إلى أقصى درجة» مع غياب الشفافية عن موضوع الكميات المستخرجة من النفط.

غير أن ثمة تقارير تحدثت عن أن «هناك أطرافاً سياسية تقف خلف هذه الاحتجاجات بهدف زرع الفتنة ودفع المواطنين للخروج في ثورة جديدة لإسقاط منظومة الحكم الحالية».

اللافت للانتباه أن الاحتجاجات بلغت ذروتها، يوم الجمعة الماضي، عندما قام محتجون غاضبون بالاشتباك مع القوات الأمنية في مدينة دوز في جنوب البلاد، مستخدمين قنابل المولوتوف والبنادق وأحرقوا مركزين وعربة للشرطة،

ثلاثة سيناريوهات لاندلاع صراع صيني-أمريكي في بحر الصين الجنوبي

ما تشهده الأوضاع في بحر الصين الجنوبي من تحركات عسكرية صينية وأمريكية، من تحليق طائرات وسفن وغواصات، فوق مياه البحر وأسفلها، ربما يأخذ منحى أكثر خطورة، ويتحول إلى صراع صيني-أمريكي خلال الفترة المقبلة، ولاسيما مع تزايد النبرة الكلامية والاتهامات المتبادلة بين الطرفين، على وقع ما حدث مؤخراً من تصادمات خفيفة أو مضايقات بين المقاتلات التابعة لهما.



المتحدة الأمريكية موقفها من جزر الأرخبيل الصيني الاصطناعية».

ويرى الكاتب أن الصينيين يعتقدون بإمكانية الانتصار من دون قتال، فهم يتصورون أن الحل الدبلوماسي يمنح الأمريكيين «المنهكين عسكرياً» فرصة لحفظ ماء الوجه، حتى يغيروا موقفهم. وفي نهاية المطاف ستعتبر إدارة أوباما أن ما وافق عليه الصينيون هو اتفاق جيد، وهو الخيار الوحيد لتجنب الحرب. إن أي تشابه بين هذا السيناريو، ونمط المفاوضات الفاشلة الطويلة مع إيران ليس من قبيل المصادفة، فقد تعلم أعداء وخصوم الولايات المتحدة الأمريكية من تلك المفاوضات، حيث استفادت إيران كثيراً من هذا النموذج للمفاوضات مع الحكام الطغاة.

وبالنسبة إلى استراتيجية أوباما حول «محور آسيا» التي تعود إلى عام 2011 رأى المشككون أنها محاولة من الرئيس لإهمال الشرق الأوسط، بينما يرى كينيث ليبرثال الباحث البارز في السياسة الخارجية والاقتصاد العالمي والتنمية في «مؤسسة بروكينجز» أن البيت الأبيض أرسل رسالة مفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في لعب دور القيادة في آسيا على مدى قرون قادمة، لكن تلك الرسالة بحاجة إلى وجود أمريكي قوي وذو مصداقية في آسيا، من أجل تحفيز السلوك الصيني البناء

وفي هذا السياق، أشار الكاتب كليفورد دي ماي في مقال له في صحيفة «ذا واشنطن تايمز» إلى أن «خلق الحقائق على الأرض» سيغير من الواقع عبر الأفعال بدلاً من الدبلوماسية. وقد ذهب الصينيون إلى أبعد من ذلك حيث خلقوا خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية واقعاً جديداً يتمثل في إنشاء ألفين من الجزر الاصطناعية التي تبعد أكثر من 600 ميل عن الساحل الصيني. في مناطق تدعي الدول المجاورة بما فيها الفلبين ملكيتها لها. وأقدم الصينيون مؤخراً على إنشاء مدارج ومهابط للطائرات، ونشر أجهزة الرادار وقطع المدفعية إضافة إلى أسلحة أخرى.

ويرى الكاتب أن بحر الصين الجنوبي يعتبر مكاناً لبعض خطوط الشحن البحري العالمية الكثيفة الحركة، وهي منطقة غنية بالثروة السمكية، ويحتل وجود احتياطات من النفط والغاز الطبيعي تحت الجزر، التي تعتزم الصين على ما يبدو تأكيد سيادتها وسيطرتها عليها، وربما كذلك المجال الجوي لها. وقد تسلم أحد الطيارين الأمريكيين الأسبوع الماضي خلال مهمته الاستطلاعية فوق المنطقة تحذيراً «بالابتعاد عن المنطقة لتجنب سوء الفهم» إلا أنه لم يمثل للتحذير.

وتتطلع الدول المجاورة للصين إلى مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد دعا وزير الدفاع الأمريكي آشتون كارتر، خلال مؤتمر أمني في سنغافورة مؤخراً: إلى «وقف فوري ومستديم» لعمليات الردم التي تقوم بها الصين لإنشاء جزر شبه اصطناعية في المنطقة، مؤكداً أن هذه الأعمال «تتنافى» مع القواعد الدولية. وكرر كارتر الشعار المفضل لدى إدارة أوباما: «يعرف الجميع أنه لا يوجد هناك حل عسكري للمشكلة».

وفي الواقع فإن الصينيين لا يعرفون ذلك فقد قال المعلق الصيني هان بين على شاشة التلفزيون الرسمي الصيني، إن «الصراع حتمي ما لم تغير الولايات



طراز «بلان جي ه - 8»، فهبطت الأولى اضطرارياً في منطقة «هاينان» الصينية، وأعلنت بكين تحطم مقاتلتها. وعقب تبادل الاتهامات، سُمح لطاقم الطائرة الأمريكية بالعودة إلى وطنه، ولحقت بهم طائرتهم بعد تفكيك أجزائها ووضعها في صندوق.

ومن السهل تصور حدوث سيناريو من هذا القبيل الآن، وفي حال إسقاط طائرة أمريكية أو إطلاق النيران باتجاهها، مثلما حدث لدى إسقاط طائرة كورية من جانب مقاتلة صينية، مؤخراً، فإن الوضع سيتدهور بسرعة، وكذلك الحال إذا ما أطلق طيار أمريكي نيران طائرته باتجاه طائرة صينية. وفي حال قررت الصين المضي قُدماً وفرضت منطقة دفاع جوي لتحديد هوية الطائرات المحلقة فوق بحر الصين الجنوبي فإن الأمور ستزداد تعقيداً، ولاسيما في حال رد الفعل المشابه من الجانب الأمريكي.

ثالثاً، الأخطاء بالنسبة إلى الغوصات:

خلال الحرب الباردة، حدثت أخطاء كثيرة من جانب الغوصات السوفيتية وتلك التابعة لـ «حلف شمال الأطلسي» (الناتو)، وأحياناً كان يحدث اصطدام بينها، في أثناء سيرها في المحيط الأطلسي والمحيط المتجمد الشمالي وبحر الشمال، وعندما تصبح الغوصات الصينية أكثر مغامرة في المستقبل تزداد احتمالات تصادمها مع الغوصات الأمريكية، الأمر الذي قد يفجر الصراع، ولاسيما أن الصين قد تنشر غوصاتها أمام السلسلة الأولى من الجزر لمنع وصول الولايات المتحدة الأمريكية إلى سواحلها، ومن أجل تحقيق ذلك لا بد من زيادة وتيرة عمليات الغوصات الصينية، ما يجعل الغوصات الصينية قريبة جداً من الغوصات اليابانية والأمريكية، وهو ما يزداد معه احتمال التصادم والخطأ.

ومنح الثقة للدول الأخرى في المنطقة، التي لا ترغب في الاستسلام للهيمنة الإقليمية الصينية».

وفي السياق ذاته، أشار روبرت فيرلي، الخبير العسكري في كلية «باترسون للدبلوماسية والتجارة الدولية» في «جامعة كنتاكي» الأمريكية، في مقال له في مجلة «ذا ناشونال إنترست» إلى أن الصين والولايات المتحدة الأمريكية اللتين تسعيان لتجنب الحرب بينهما، لدى كل منهما التزامات في بحر الصين الجنوبي، وقد خلقت هذه الالتزامات، مؤخراً، حرباً كلامية بينهما أثارت قلقاً كبيراً من إمكانية تطور الأمر إلى صراع ممتد بينهما. ويقول الكاتب إن الصين تسعى إلى توسيع (أو إنشاء) جزر اصطناعية في أرخبيل جزر سبراتلي، كي تكون أساساً لدعم نفوذها في المياه الإقليمية، بينما تصرّ الولايات المتحدة الأمريكية على تطبيق مبدأ حرية الملاحة في المنطقة، ما يزيد فرص تفجر ذلك الصراع بين الطرفين.

وطرح الكاتب ثلاثة سيناريوهات لتفجر ذلك الصراع، وهي:

أولاً، تغيير الأمر الواقع في بحر الصين الجنوبي:

أقدمت الصين، مؤخراً، على إنشاء ما يُطلق عليه «سور الرمل العظيم»، عبر توسيع مجموعة من الجزر في سلسلة جزر أرخبيل سبراتلي لدعم مهام الطائرات ونشر الأسلحة والإنشاءات الدائمة الأخرى. ويبدو أن الصين تتخذ هذا النهج باعتبار أن الجزر أجزاء رئيسية من أراضيها، وهو الوضع الذي لا تدعمه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وفي المقابل تصرّ واشنطن على حرية الملاحة في المناطق التي تدّعي الصين أنها مياه إقليمية لها. وآفاق الصراع تبدو واضحة في هذا السياق، ففي حال دخول السفن والطائرات الأمريكية المياه التي تزعم الصين ملكيتها فقد يرد الصينيون عليها عسكرياً، ما يزيد من تصعيد الموقف خاصة إذا تعرّضت القوات الأمريكية لأي أضرار خطيرة. ومن السهل تخيل تورط الصين في صراع مع دول «الآسيان» في مثل تلك الحالة أيضاً.

ثانياً، التعرض للطائرات الأمريكية بصورة انفعالية:

سبق أن اقتربت الصين والولايات المتحدة الأمريكية من الصراع، ففي إبريل عام 2001، اصطدمت طائرة استطلاع أمريكية نوع «بي - 3 أوريون» بطائرة صينية

هل يمكن أن تكون إيران البديل لتأمين الغاز للاتحاد الأوروبي؟

نقل أندي تولى محرر شؤون الطاقة في موقع «أويل برايس دوت كوم» المتخصص في دراسة مصادر النفط والطاقة البديلة والمتجددة، في مقال له في الموقع عن وزير الطاقة الأذري ناطق علييف، الكميات التي سيؤمنها أنبوب الغاز الأذري إلى تركيا وأوروبا والتعاون في مجال نقل الغاز من إيران والدول المجاورة إلى أوروبا.



ونقل الكاتب تصريحات وزير النفط الإيراني بيجان نمدار زنقانة الشهر الماضي عن أن إيران ترغب في الانضمام إلى مشروعات النفط والغاز الأذرية حالما ترفع العقوبات الغربية المفروضة عليها بعد التوصل إلى اتفاق نووي بين إيران ومجموعة (1+5). ورداً على تصريحات علييف قال السفير الإيراني يلدي أذربيجان (إن الحكومة الإيرانية تدرس الدعوة للانضمام إلى أنبوب «تانا» كجزء من خطط طهران لإثبات وجودها القوي في سوق الغاز العالمية).

ويقول الكاتب إن العمل جارٍ حالياً لمد أنبوب «تانا» بينما ما زال الخط المنافس له، الذي يمر عبر تركيا وترعاها روسيا في مراحل التخطيط. وحال الانتهاء من أحد الأنبوبين «تانا» أو «تاب» فإنه سيكون بديلاً لمشروع خط أنابيب «السييل الجنوبي» أو «ساوث ستريم» الذي كان من المقرر أن يمر تحت البحر الأسود ويخترق بلغاريا لتوريد الغاز إلى جمهوريات البلقان والمجر والنمسا وإيطاليا والذي أعنى روسيا في وقت سابق إلغاؤه، بسبب موقف الاتحاد الأوروبي ومعارضته لما يعتبره احتكاراً للمشروع من جانب شركة الغاز الروسية «غاز بروم».

ومن المنتظر أن يبدأ مشروع أنبوب «تانا» بضخ الغاز الطبيعي بحلول عام 2020 وبحجم 16 مليار متر مكعب سنوياً ليصل في النهاية إلى 31 مليار متر مكعب سنوياً.

وقال الكاتب: إن علييف وخلال افتتاحه «مؤتمر النفط والغاز في بحر قزوين» لعام 2015 في العاصمة باكو في الثالث من الشهر الجاري، بيّن أن أنبوب الغاز الأذري «تانا» سينقل 16 مليار متر مكعب من الغاز الأذري في المرحلة الأولى (10 مليارات متر مكعب إلى أوروبا و6 مليارات متر مكعب إلى تركيا) بحلول عام 2019، ويمكنه نقل الغاز من إيران والدول المجاورة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى إلى أوروبا.

وأوضح علييف «أن أنابيب الغاز القادمة من تركمانستان وإيران والعراق وكذلك إسرائيل وقبرص يمكن ربطها بخط الغاز «السييل الجنوبي». مشيراً إلى أن أذربيجان بذلت جهوداً مكثفة من أجل تلبية احتياجات أوروبا من الغاز الطبيعي في الوقت الذي تبحث فيه أوروبا عن بدائل للغاز الروسي، حيث تركز اهتمامها على أذربيجان لقدرتها على توفير مصدر جديد للطاقة لأوروبا وتوفير طرق جديدة لإمدادها بالغاز.

وقال علييف إن أذربيجان يمكنها أن تكون مصدراً رئيسياً لتزويد الغرب بالطاقة لأنها أنتجت 42 مليون طن من النفط و29 مليار متر مكعب من الغاز في عام 2014، وتتطلع أذربيجان للحفاظ على مستواها الإنتاجي من النفط في المستقبل وزيادة الإنتاج إلى 45 مليون طن من النفط، مشيراً إلى القلق المتزايد في أوروبا من جراء اعتمادها على إمدادات الغاز الروسية عبر الأنبوب المار بأوكرانيا، ونظراً إلى النزاعات السياسية والسعرية بين كييف وموسكو فقد تعرضت هذه الإمدادات للانقطاعات القصيرة ثلاث مرات خلال السنوات التسع الماضية. وقال علييف إن أنبوب «تانا» سيتمد نحو الغرب من باكو عبر تركيا والبلقان ويرتبط مع أنبوب عبر الأدراتيكي «تاب» الذي سينقل الغاز في النهاية إلى إيطاليا وبقية الدول الأوروبية، كما أعربت تركمانستان عن رغبتها في الانضمام إلى أنبوب «تانا» كما أن إيران التي تتمتع بمخزون من الطاقة ستكون كذلك مرشحاً رئيسياً للانضمام إلى أنبوب «تانا».



النفط يرتفع بفضل آمال التحفيز في الصين

على أساس سنوي، وهو أكبر انخفاض منذ نوفمبر 2013.

وقالت المجموعة المصرفية الأسترالية النيوزيلندية (إيه. إن. زد)، في مذكرة بحثية يوم الثلاثاء، «أرقام الواردات الضعيفة؛ بسبب زيادة كبيرة في

أعمال الصيانة في الصين في مايو، وفي الوقت ذاته يضغط مستوى الواردات القوي في الأشهر الأخيرة، على منشآت التخزين في الموانئ في الصين». وتابعت: ينبغي أن يخف الضغط في وقت لاحق من العام مع استكمال بناء منشآت تخزين جديدة.



ارتفعت أسعار النفط الخام، أمس؛ بفضل آمال في تبني الحكومة الصينية، مزيداً من إجراءات التحفيز، ولاسيما بعد البيانات الضعيفة الصادرة مؤخراً بشأن أداء اقتصادها، من ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

وزاد الخام الأمريكي إلى 58.55 دولاراً للبرميل، بعد أن أغلق منخفضاً 99 سنتاً أمس الأول، في حين صعد مزيج برنت الخام إلى 63.14 دولاراً للبرميل، وكان قد أغلق منخفضاً 62 سنتاً في الجلسة السابقة. ونزلت واردات الخام للصين 11 في المائة في مايو الماضي

أمام اليونان أيام للاتفاق مع الدائنين



قال كريستيان نوير، عضو مجلس محافظي البنك المركزي الأوروبي: إنه إذا اضطرت اليونان إلى الخروج من منطقة اليورو، فلن يسبب ذلك مشكلة للمنطقة، لكن اليونان نفسها هي من سيواجه مشكلة. وقال

نوير خلال مؤتمر اقتصادي في كندا: إن أمام اليونان من الناحية الواقعية، «أياماً فقط»؛ للتوصل إلى اتفاق مع مقرضيها الدوليين؛ نظراً إلى أن أي اتفاق في أواخر يونيو، سيحتاج إلى أن تقره البرلمانات الأوروبية.

وقال نوير - وهو أيضاً محافظ البنك المركزي الفرنسي - إن من الضروري بشدة لليونان أن تتوصل إلى تسوية. وأضاف أن الضغوط على الكتلة وعلى دول جنوب منطقة اليورو؛ بسبب خروج اليونان من منطقة اليورو، ليست كما كانت عليه قبل بضع سنوات. وتابع قوله: إنه ينبغي عدم التخوف من انتقال عدوى ذلك؛ لأنه تم إنشاء خطوط حماية قوية، كما أصلحت دول جنوب منطقة اليورو أوضاعها المالية، وتبنت إصلاحات هيكلية وحققت معدلات نمو عالية.

وقال نوير: «مشكلة اليونان هي مشكلة خاصة بها»، مضيفاً أنه يشعر بالقلق بشأن هذا البلد.

بنك «إتش إس بي سي» يخفض قاعدة أصوله

قال بنك «إتش إس بي سي»، في بيان له وجهه إلى بورصة هونج كونج، أمس الثلاثاء: إنه سيخفض قاعدة أصوله بمقدار 290 مليار دولار، وسيبيع وحداته في البرازيل وتركيا، وسيقلص عملياته للاستثمار المصرفي؛ في مسعى لخفض التكاليف وتحسين أدائه الراكد. ويأتي هذا الإعلان قبل لقاء ستيفورت جولييفر الرئيس التنفيذي لأكبر مصرف في أوروبا، مع مستثمرين ومحللين، سيقدّم خلاله المزيد من التفاصيل بشأن خطته الرئيسية الثانية لاستراتيجية البنك، منذ أن تولى منصبه في بداية عام 2011.

وتمثل الاستراتيجية الجديدة - التي تتضمن تقليص قسم العمليات المصرفية والأسواق بالبنك، إلى أقل من ثلث ميزانيته العمومية البالغة 2.6 تريليون دولار من مستوى حالي يبلغ حوالي 40 بالمائة - تحولاً مهماً في عمليات البنك.

وحدد «إتش إس بي سي» أيضاً مستوى مستهدفاً جديداً للعائد على السهم ما فوق 10 بالمائة بحلول 2017،

انخفاضاً من المستوى المستهدف السابق، البالغ 12-15 بالمائة بحلول نهاية العام الجاري 2015.



«معرض الحكومة الذكية 2015» يكرم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية



أفراداً ومؤسسات، بأهمية وسائل التواصل الاجتماعي، وطبيعة الدور الذي يمكن أن تقوم به في دعم خطط التحول نحو الحكومة الذكية، والارتقاء بمستوى الخدمات الحكومية المقدمة إلى أفراد المجتمع.

يضع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية موضوع التطور التقني في مجال الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقاتها المختلفة في صدارة اهتماماته، وذلك في إطار حرصه على مواكبة التكنولوجيا الحديثة في أداء رسالته العلمية والأكاديمية وفي خدمة المجتمع، حيث يتيح موقع المركز على «الإنترنت» شراء إصدارات المركز بنسخها الورقية وعبر التجارة الإلكترونية، كما يقدم المركز خدمة إرسال الرسائل النصية القصيرة للمسؤولين وصناع القرار في الدولة على مدار الساعة، لإطلاعهم على آخر مستجدات الأوضاع والتطورات على الصعيدين الداخلي والخارجي.

كما يحرص مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في مؤتمراته وإصداراته العلمية على تسليط الضوء على قضايا تكنولوجيا المعلومات وثورة الاتصالات، وكيفية الاستفادة منها في خدمة تنمية المجتمع، وذلك منذ وقت مبكر، فمؤتمره السنوي «ثورة المعلومات والاتصالات وتأثيرها في المجتمع والدولة في العالم العربي»، الذي انعقد خلال الفترة 4-7 يناير 1997، تناول أبعاد تأثير ثورة المعلومات والاتصالات في المجتمع والدولة في العالم العربي، وتشخيص التحديات التي يحتمل أن تواجهها المنطقة في هذا المجال، وكان لهذا المؤتمر دوره المهم في تسليط الضوء على هذه القضية التي أصبحت تشكل في وقتنا الراهن أهمية محورية لجميع دول المنطقة، في ظل التطور الهائل للتكنولوجيا الرقمية وتزايد استخدامها في المجالات المختلفة، واتجاه العديد من الدول إلى مرحلة الحكومة الإلكترونية والذكية.

كرم «معرض الحكومة الذكية 2015» مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، وقام بإهدائه درع شكر وتقدير لجهوده المتميزة في دعم مبادرات التحول الذكي. جاء ذلك خلال افتتاح فعاليات المعرض الذي يقام خلال الفترة 8-10 يونيو الجاري في مركز دبي التجاري العالمي بدبي، بمشاركة أكثر من 25 جهة اتحادية ومحلية.

وقام سمو الشيخ منصور بن محمد بن راشد آل مكتوم، رئيس نادي دبي الدولي للرياضات البحرية، ورئيس اللجنة العليا لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بزيارة لجناح المركز المشارك في المعرض، وحاز نسخة من كتاب «وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية: من القبيلة إلى الفيس بوك»، لمؤلفه سعادة الدكتور جمال سند السويدي مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، وأشاد بالكتاب وما يتضمنه من أفكار ورؤى مهمة حول طبيعة الدور الذي تلعبه وسائل التواصل الاجتماعي في الوقت الراهن.

وتأتي مشاركة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في معرض الحكومة الذكية 2015 من منطلق حرصه على الإسهام في مختلف الفعاليات الوطنية التي تشهدها دولة الإمارات العربية المتحدة، والعمل على إنجاحها، وفي إطار دعمه لجهود التحول الذكي في الخدمات الحكومية، وخاصة مبادرة الحكومة الذكية التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله عام 2013، من أجل توفير الخدمات للجمهور أينما كانوا، وعلى مدار الساعة. ويشارك مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية بجناح في معرض الحكومة الذكية 2015، ويقوم بتوزيع كتاب «وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية: من القبيلة إلى الفيس بوك»، على الحضور والمشاركين، ولاسيما أن الكتاب يتناول قضية على جانب كبير من الأهمية وترتبط بموضوع المعرض هذا العام، والمتمثلة في تنامي دور وسائل التواصل الاجتماعي في الآونة الأخيرة، نتيجة الطفرة النوعية في التكنولوجيا الرقمية، وخاصة أن دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول الرائدة في توظيف خدمات الحكومة عبر شبكات التواصل الاجتماعي لتعزيز التواصل الحكومي. ويستهدف مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية من وراء هذه المشاركة توعية وتهيئة المجتمع،